الفصل الثاني

الدراسات السابقة

2.1 التمهيد

يحتوي الفصل الثاني على الدراسات السابقة والإطار النظري لأثر ربط المؤسسات الخيرية والإتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام الكتروني موحد. يشمل الفصل الثاني مفهوم المؤسسات الخيرية والإتحادية والمحلية وأنواعها والتحديات التي تواجهها تلك المؤسسات الخيرية والإتحادية كما يشمل مفهوم النظام الإلكتروني الموحد وأنواعه والتحديات التي تواجه النظام الالكتروني الموحد. ويحتوي الفصل الثاني على الدراسات السابقة الحديثة والعلاقات بين المتغيرات والفجوة البحثية.

2.2 الدراسات السابقة عن جميع متغيرات الدراسة وأبعادها

هدفت دراسة الغامدي (2019) إلى التعرف على دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وبلغ مجتمع الدراسة 288 من العاملين في المنظمات غير الربحية بمدينة الرياض. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك دور إيجابي للمنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة لتوصيل المساعدات والدعم لمستحقيه. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الإجتماعية.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة. وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في إبراز دور النظام الإلكتروني الموحد. أما دراسة الكمالي (2018) هدفت إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط. وبلغ مجتمع الدراسة 320 من العاملين في منظمات المجتمع المدني. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط في توصيل المساعدات والدعم لمسحقيه. ولقد اوصت الدراسة بضرورة إبراز مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط. وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في إبراز دور النظام الإلكتروني الموحد.

وكذلك دراسة العتيبي (2015) هدفت إلى التعرف على دور الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الإجتماعية. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الإجتماعية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف

وتحليل دور الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الإجتماعية. وبلغ مجتمع الدراسة 128 من العاملين في المنظمات غير الربحية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك دور الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الإجتماعية لتوصيل المساعدات للطلاب والمحتاجين. ولقد اوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة دور الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الإجتماعية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على دور الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في إطار المسئولية الإجتماعية. وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في إبراز دور النظام الإلكتروني الموحد. أما دراسة الكندري (2008) هدفت إلى التعرف على دور تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف تنمية الموارد البشرية في المؤسسات الخيرية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية. وبلغ مجتمع الدراسة 220 من العاملين في الجمعيات الأهلية في الأمارات العربية المتحدة. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية من أجل توصيل المساعدات للفقراء والمحتاجين. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية. وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في إبراز دور النظام الإلكتروني الموحد. وكذلك فإن دراسة عبد السلام (2008) هدفت إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر. وبلغ مجتمع الدراسة 145 من العاملين في الجمعيات الخيرية

الإسلامية في الأمارات العربية المتحدة. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي. وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في إبراز دور النظام الإلكتروني الموحد. أما دراسة عاشور (2014) هدفت إلى التعرف على واقع الربط الإلكتروني الذي يحمي الجمعيات الخيرية من الإحتيال. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف واقع الربط الإلكتروني الذي يحمي الجمعيات الخيرية من الإحتيال. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع الربط الإلكتروني الذي يحمي الجمعيات الخيرية من الإحتيال. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك دور للربط الإلكتروني في حماية الجمعيات الخيرية من الإحتيال، إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على توحيد النظام الالكتروني وهو ما يختلف عن هذه الدراسة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة واقع الربط الإلكتروني الذي يحمي الجمعيات الخيرية من الإحتيال. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على واقع الربط الإلكتروني الذي يحمي الجمعيات الخيرية من الإحتيال. ودراسة العوفي (2011) هدفت إلى التعرف على دور الجمعيات الاهلية في التنمية الثقافية دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الأهلية بمحافظة مسقط بسلطنة عمان. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور الجمعيات الاهلية في التنمية الثقافية وذلك لربطها الكترونياً. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الجمعيات الاهلية في التنمية الثقافية. وبلغ مجتمع الدراسة 210 من العاملين في الجمعيات الأهلية في مسقط. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك دور الجمعيات الاهلية في التنمية الثقافية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة دور الجمعيات الاهلية في التنمية الثقافية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في

التعرف على دور الجمعيات الاهلية في التنمية الثقافية. وتختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة في إبراز دور النظام الإلكتروني الموحد.

2.3 الإطار النظري و النظرية التي اعتمدت عليها الدراسة

2.3.1 مفهوم المؤسسات الخيرية والإتحادية والمحلية

تتكون المؤسسات الخيرية من العديد من المؤسسات من بينها مؤسسات اتحادية على مستوي الولاية ومؤسسات محلية على مستوي الدولة فقط. وسوف نستعرض لأهم تلك المؤسسات التي تم تناولها عن المؤسسات الخيرية والإتحادية والمحلية.

اختلف العديد من العلماء في تحديد مفهوم محدد وواضح للمؤسسات الخيرية فمنهم من عرفها بإنها مؤسسات لاتسعي إلى الربح هدفها الرئيسي مساعدة الفقراء وتقديم يد العون لهم (بامحمد ، 2018). كما أن الأمم المتحدة قامت بتعريف تلك المؤسسات الخيرية بأنها مجموعة من المواطنين من دولة واحدة أو أكثر يهدفون إلى جمع التبرعات بشكل كبير من أجل دعم الفقراء والمحتاجين حول العالم (الأمم المتحدة، 2018). ولقد أطلق عليه البعض عملاً تطوعياً وهو ما يعني أن مفهوم المؤسسات الخيرية لم يكن معروفاً من قبل. ولقد عرفة بعض العلماء بأنه مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمكن من أجلهم تأسيس نشاط خدمي غير قابل للربح لخدمة الفقراء والمحتاجين وكذلك ما أقره دنية (2015) أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية هي جمعيات تم تأسيسها بشكل فردي لتظيم المنفعة المتبادلة فيما بينهم. وبالرغم من اتفاق الباحث مع كل التعريفات السابقة إلا أنه يرى أن أن مفهوم دنية (2015) أنه مفهوماً ضيقاً حيث أن الغرض الرئيسي ليس المنفعة المتبادلة بل التضحية والبذل والعطاء في سبيل منح الفقراء والمحتاجين وتوفير الحد الأدني من الحياة الكريمة لهم. كما أنه لايمكن أن نقارن المؤسسات الخيرية التي تم

تأسيسها من قبل الأفراد بمؤسسات تم تأسسيها من قبل الدولة وتحصل على دعم الدولة والحكومة والأوقاف والمؤسسات العاملة في العديد من الأنشطة. ولذلك ترى الدراسة أن المؤسسات الخيرية هي مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على تأسيس نشاط قانوني غير هادف للربح

2.3.2 أنواع الجمعيات الخيرية

أشار بامحمد (2018) أن أنواع الجمعيات الخيرية خاصة وعامة وجمعيات خيرية ذات صفة عامة، وسوف نستعرض بالتفصيل لكل نوع على حده.

1.الجمعيات الخيرية الخاصة

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية الخاصة هي التي يخصص لها أموال محدده لمدة غير معلومه وذلك بغرض أعمال الخير ومساعدة الأخرين دون القصد من وراء ذلك التربح والحصول على الأموال بغير وجه حق. ترى الدراسة أن الجمعيات الخيرية الخاصة تمارس دوراً هاماً في المجتمع نتيجة انتشار الفقر والبطالة وتدني مستويات الرعاية الصحية مما يشير إلى الرغبة في التكاتف والشعور بمشاكل الفقراء والمحتاجين. كما ترى الدراسة أن الجمعيات الخيرية الخاصة قد يتم تأسيسها على أسس أيدلوجية أو سياسية مخفية غير معلنه على أن تظهر في المجتمع على أنها جمعية خيرية خاصة أو دينية هدفها توصيل الدعم لمستحقيه.

2.الجمعيات الخيرية العامة

أكد بامحمد (2017) أن الجمعيات الخيرية العامة هي جمعيات تم انشاؤها من أجل تفعيل إيصال الدعم الحكومي للمستحقين من الفقراء والمساكين وأصحاب الحاجه. وأشار الكندري (2008) أن الجمعيات العامة لها صفة قانونية وتستطيع الحصول على أموال من المتبرعين بشكل قانوني عن طريق وجود حسابات مصرفية ذات أرقام موحده في أغلب المصارف الحكومية، ومن خلال تلك الحسابات يمكن للمشاركين أن

يقوموا بعمليات التبرع بسهولة. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات العامة تخضع لرقابة الأجهزة الرقابية التي تراقب تدفق الأموال إلى تلك الجمعيات وتراقب عمليات خروج الأموال من تلك الأموال بشكل رسمي وموثق. وأكد بامحمد (2018) أن عمليات التبرع تقوم بعد عرض ملفات المحتاجين والفقراء على المختصين ويقومون بتقييم الحالات الإنسانية ومن يستحق ومن لايستحق. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية تقوم بعمل قائمة بيضاء يسجل فيها المستحقين للتبرعات وقائمة سوداء يسجل فيها من لايستحق.

3. الجمعيات الخيرية ذات الصفة الحكومية

أشار أبامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية ذات الصفات الحكومية تتمثل في قيام كل مجموعة من الأفراد بإنشاء جمعية خيرية مثل دار مسنين أو دار لرعاية الأيتام وجمعية رعاية الأرامل على أن تخضع هذه الجمعية لإشراف الجهات الحكومية. وتتميز تلك الجمعيات الخيرية بوجود صفة حكومية ودعم أهلي حيث أن إدارة تلك المنظمات مشتركة بين السلطات الرسمية وبين الأهالي والمتبرعين وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تلك الجمعيات هو تحقيق المنفعة العامة وهناك العديد من الجمعيات المماثلة من بينها منظمة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية العالمية وغيرها.

2.3.3 خصائص الجمعيات الخيرية

هناك العديد من الخصائص التي تتمتع بها الجمعيات الخيرية من بين تلك الخصائص مايلي:

1. الطابع المؤسسي للجمعيات الخيرية

أشار دنية (2015) أن الجمغيات الخيرية تكتسب الطابع المؤسسي منذ أنشاؤها، أو بعبارة أخرى فإن الجمعيات الخيرية تعتبر جهاز تم انشاءة من خلال مجموعة من الأفراد يتمتع بوجود هيكل تنظيمي وهيكل

وظيفي وبالتالي فإن مع بداية نشاط الجمعيات الخيرية لابد أن تكون ملامح الجمعيات الخيرية واضحه تماماً مثل تعيين رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية والطاقم الإداري المساعد له. وأكد بامحمد (2018) أن الطابع المؤسسي وإن كان الأغلب على شكل الجمعيات الخيرية فإن العديد من المؤسسات الخاصة التي تم تأسسيها على طابع أيدلوجي قد تأخذ شكلاً أخر نظراً لاختلاف طبيعة إدارة تلك الجمعيات حيث تحاول دعم الفقراء ممن يحملون نفس الفكر أو نفس الأيدلوجيات دون غيرهم.

2.الطابع التطوعي للجمعيات الخيرية

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية يظهر عليها الطابع التطوعي حيث أن العاملين في تلك الجمعيات لاتهدف إلى تحقيق الربح. وأكدت دانية (2015) أن الأساس في عمل الجمعيات الخيرية وتقديم يد العون والتضامن والمساعدة للطبقات الأقل دخلاً والفقراء محدودي الدخل. ترى الدراسة أن العمل التطوعي قد تطور في الآونة الأخيرة بشكل كبير حيث أن تلك المؤسسات تعلن عن احتياجها للمتطوعين وتختار تلك الجمعيات الخيرية من بين المتطوعين ذوي المهارات ليشاركوا في عملية توزيع التبرعات في العديد من الأماكن داخل الدولة أو خارجها على أن يحصلوا على الدعم اللازم وتوفير سبل الراحه لهم لتوصيل التبرعات للمستحقين في كافة الدول.

3.الطابع المعقد للجمعيات الخيرية

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية تعتبر منظمة ويفترض أن كافة المنظمات يغلب عليها الطابع التنظيمي والإنتشار الجغرافي للجمعيات الخيرية داخل المجتمع، وبالتالي فإن اتساع الجمعيات الخيرية وسرعة انتشارها وتمكنها من قطاع كبير في المجتمع سيؤدي إلى انتشار تلك الجمعيات بين العديد من الأفراد مما يوسع التنظيم الخاصة بالجمعية الخيرية. وأشارت دانية (2015) ترى الدراسة أن الطابع المعقد للجمعيات الخيرية لايشكل مشكلة بالنسبة للدولة حيث أن أن الطابع المعقد للجمعيات الخيرية يشير إلى ثقة العديد

من الأفراد في تلك الجمعيات وأنها تقوم بتوصيل التبرعات للمستحقين مما ينعكس إيجاباً على أداء تلك المنظمات. ترى الدراسة أيضاً أن تأسيس تلك الجمعيات كان وفقاً للمعايير التي تم تأسيس الجمعيات الخيرية عليها. وبالتالي فإن الطابع المعقد للجمعيات الخيرية يكسب تلك الجمعيات الخيرية أهمية كبرى ويثقل كاهلها بالعديد من المسئوليات تجاه الفقراء والمحرومين.

4.الجمعيات الخيرية تتصف بالإستقلالية

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية تتصف بالطابع الإستقلالي حيث أن تلك الجمعيات الخيرية لاتكون تابعة لأية جهة أو تنظيم سياسي أو حزبي ولايمكن استخدام الجمعيات الخيرية التي تقوم بتوفير الدعم للفقراء بتمييز المحتاجين حسب ايدلوجيات معينة حزبية أو طائفية، الأمر الذي يبعدها عن طابعها الخيري. وأشارت دانية (2015) أن خاصية الإستقلالية تمنع أية جهة من التحكم في الجمعيات الخيرية التي تعتبر مصدر رزق الفقراء المحتاجين، وبالتالي فإن الدراسة الحالية تتفق مع ما أشار إليه بامحمد (2018) في أن صفة الإستقلالية تدفع نحو مزيداً من الحرية في التصرف وفي تقييم الحالات وفقاً للمعايير التي قامت عليها دون التحيز لطرف على حساب طرف أخر، فالتطوع للفقراء يجب أن يكون خارج الحسابات الأيدلوجية الدينية أو المذهبية أو السياسية.

5.الجمعيات الخيرية متجانسة

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية تتصف بطابع التجانس وهو ما يعني عدم وجود نزاعات بين العاملين في تلك الجمعيات، حيث أن هدف العاملين في تلك الجمعيات يعتبر هدفاً واحداً فقط ولايمكن أن يغير من الطبيعة التي تم انشاء تلك النظم عليها. وأكدت دانية (2015) أن امكانية حل النزاعات بين أفراد الجمعيات الخيرية من شأنه أن يساهم في تركيز إدارة تلك الجمعيات الخيرية في العمل الخيري دون

غيرة. ترى الدراسة أنه لايوجد جمعية لايمكن أن ينشأ بها خلاف إلا أن الآليات المتبعة في تلك الجمعيات هي المحرك الرئيسي في استقرار الجمعيات الخيرية وتركيزها في الهدف التي أنشأت من أجله.

6. القدرة على التأقلم

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية قادرة على التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية كما يجب أن تكون قادرة على التعاطي مع المتغيرات الاقليمية والدولية بشكل كبير. وأشارت دانية (2015) أن التأقلم يقصد به التأقلم الزمني التأقلم الجيلي التأقلم الوظيفي. ويقصد التأقلم الزمني هو الرغبة في استمرار الجمعية الخيرية لفترة طويلة من الزمن كما أن التأقلم الجيلي يقصد به استمرار الجمعية لأجيال متعاقبة وبروز قيادات شابة تصلح للقيادة الجديدة. كما أن التأقلم الوظيفي يقصد به قدرة الجمعية على احداث تعديلات على مستوي نشاطاتها والتأقلم على الظروف الراهنة.

كما أن التأقلم الوظيفي يقصد به التعرف على الدور الذي تمارسه مع الظروف الجديدة . ترى الدراسة أن التأقلم مع الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية يدل على نجاح الجمعيات الخيرية في التمسك بأهداف التضامن مع الفقراء والتماسك الحضاري .

2.3.4 موارد الجمعيات الخيرية

تعتبر الجمعيات الخيرية من أبرز المنظمات التي لها هيكل وظيفي كامل وتشمل تلك الهياكل الوظيفية العديد من الموارد البشرية والمالية التي تعتبر المحرك الأساسي في أداء الجمعيات الخيرية وذلك من أجل المساهمة في توصيل المساعدات لمستحقيها (بامحمد ، 2018). وتشمل موارد الجمعيات الخيرية موردين هاميين للجمعيات الخيرية من بينهم موارد داخلية وموارد خارجية، سوف نستعرض تلك الموارد بشئ من التفصيل.

1.موارد الجمعيات الخيرية الداخلية

وهي الموارد الداخلية التي يقوم الأفراد بالتبرع بها في مقابل الحصول على عضوية في تلك الجمعية، وجرت العادة أن تسمي هذه القيمة اشتراك الجمعية. وتقوم الجمعية بتجميع هذه الموارد واعادة تدويرها مرة اخرى لصالح الفقراء والمحتاجين. وتجدر الإشارة إلى أن موارد الجمعيات الخيرية الداخلية تتم بشكل شهرى أو سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية تحدد قيمة الاشتراك سلفاً وتقوم بتجميع المبالغ النقدية من الأعضاء وفقاً لأحكام القانون (الكندري، 2008). وترى الدراسة أنه ينبغي للجمعيات الخيرية أن تجذب عدداً كبيراً من الأعضاء حتي تتسع موارد الجمعيات الخيرية الداخلية وأن تقوم بكافة مايلزم لحماية حقوق الأعضاء والتزام الشفافية تجاه ما تحصل عليه من أموال وأن تكشف عن حجم التبرعات السنوية والشهرية وأن تقوم بتوجيه التبرعات

2.موارد الجمعيات الخيرية الخارجية

أشارت دانية (2015) أن موارد الجمعيات الخيرية الخارجية كثيرة ومتعددة حيث تشمل الزكاة والتبرعات والهبات والعطايا. أما مورد الزكاة فهو من أركان الإسلام ولقد أمر الله عز وجل المسلمين بأداء فريضة الزكاة امتثالاً لأوامر الله تعالي. ومن سماحة الإسلام أن جعل التضامن بين المسلمين والإحساس بالفقراء من أهم الفرائض التي حاولت تضييق التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. ولقد حدد الشرع الكريم موارد الزكاة في الأموال وحدد نصيب الفقراء من أموال الأغنياء. ترى الدراسة أن التركيز على تحصيل مورد الزكاة من الأفراد سوف يوسع الموارد المالية للجمعيات الخيرية ويجعلها تتوسع بشكل كبير في البحث عن مزيد من الفقراء والمحتاجين ليشملهم برامج الضمان الإجتماعي. وأشار بامحمد (2018) أن التبرعات والصدقات تعد من أبرز موارد الجمعيات الخيرية الخارجية التي من خلالها جمع تلك الأموال وإعادة استخدامها مرة أخرى لصالح الطبقات الفقيرة. وأشار بامحمد (2018) أن الهبات والوصايا تعد من أهم مصادر وموارد الجمعيات

الخيرية الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن قبول الهبات والوصايا يخضع لقانون ينظم استلام الهبات والعطايا. ترى الدراسة أن الزكاة هو أهم مورد من موارد الجمعيات الخيرية الخارجية، وكذلك فإن الجمعيات الخيرية لابد أن تركز على جمع مصادر الزكاة من زكاة أموال وزكاة زروع وزكاة عينية. ومن جهة أخرى فإنه يجب أن توطد الجمعيات الخيرية علاقتها برجال الأعمال وأصحاب الإستثمارات من أجل الحصول على تبرعاتهم من أجل الإنفاق على قطاعات كبيرة من الفقراء ومحدودي الدخل.

2.3.5 ضوابط الجمعيات الخيرية

هناك العديد من الضوابط التي تستخدم للجمعيات الخيرية من بينها ما يلي:

1. يحظر فتح حسابات مصرفية لاية جمعية خيرية إلا بعد وجود تصاريح رسمية.
2. لايمكن أن يكون هناك مؤسسة خيرية ليس لها رقم حساب مصرفي واضح ومحدد.
3. يمنع جمع الأموال وصرفها بشكل نقدي حيث لابد من تحصيلها من خلال الحساب المصرفي.
4. لاتقبل التحويلات المصرفية من الخارج إلا بعد وجود تصريح من الجهات الرقابية واتضاح مصادر الأموال في الجمعيات الخيرية.
5. لايجوز صرف التبرعات إلا من خلال إصدار شيكات مصرفية وليس بشكل نقدي.
6. التشديد على صحة بيانات المتبرعين والهوية الشخصية للمتبرعين والمستفيدين.
7. ضرورة قيام الأجهزة الرقابية بمسئولياتها تجاه الحسابات المصرفية للجمعيات الخيرية.
8. توثيق الإعانات والتبرعات وتحويلها إلى المصارف بشكل دوري بإيصالات رسمية مرقمة بالتسلسل الرقمي.

2.3.6 أهداف الجمعيات الخيرية

أشار بامحمد (2018) أن الجمعيات الخيرية تهدف للعديد من الأهداف يمكن اجمالها فيما يلي:

1.دعم الغني للفقير وتقديم يد العون لهم وتوسيع فئة الضمان الإجتماعي للفقراء.

2.التخلص من الظواهر السلبية في المجتمع مثل التسول، وكذلك فإن الجمعيات الخيرية تسعي لتوفير المساعدة الطبية لكبار السن .

3.نشر الوعي بخطورة ترك الفقراء والتشديد على منحهم حقوقهم من الأغنياء وضرورة توفير حياة كريمة لهم.

4.تحقيق التوازن في المجتمعات الإسلامية بين الطبقات

5.منع الفقراء من اللجوء إلى العنف وضمان توفير حياة كريمة لهم.

6.توفير العلاج لكبار السن من المسنين ورعاية أدوار الأيتام واستمرار منح التعليم والعلاج على نفقة الجمعيات الخيرية.

2.3.7 مجالات الجمعيات الخيرية

أشار شديد (2014) أن هناك خمس مجالات يمكن للجمعيات الخيرية العمل فيها يمكن إجمالها فيما يلي:

1.المجال الصحي

أكد شديد (2014) أن رعاية المرضي والانفاق على علاجهم من أهم الغايات، حيث أن أصحاب الأمراض المستعصية يتطلب الاهتمام والرعاية من الجمعيات الخيرية وكذلك الإعتناء بأسرهم خلال فترة المرض. ويتم تلقي العلاج بعد إجراء دراسات مفصلة.

2.المجال التعليمي

توفر الجمعيات الخيرية نظاماً لدعم بناء المدارس والمراكز التعليمية وتوفير الدعم للطلاب الفقراء غير القادرين على دفع المصروفات الدراسية وكذلك فإن الجمعيات الخيرية تقوم بدعم كبير للبحث العلمي قد يصل إلي مبالغ كبيرة.

3.المجال الإقتصادي

تقوم الجمعيات الخيرية بالدعم الاقتصادي من حيث توفير فرص العمل لمحدودي الدخل ودعم الأسر المنتجة واعفائهم من الضرائب وتحسين مستوي معيشتهم.

4.المجال الإجتماعي

تقوم الجمعيات الخيرية بدعم من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من دعم بناء المساكن وحل ديون المساجين وتسهيل الحصول على الخدمات الأخرى بأسعار رمزية فضلاً عن بناء دور الايتام ودور كبار السن.

5.مجال الدعوة والإرشاد الديني

حيث تهتم الجمعيات الخيرية ببناء المساجد ودور العبادة ومراكز تحفيظ القرآن فضلاً عن الاهتمام بالعلماء ودعمهم وتوفير الرعاية لهم.

2.3.8 النظام الإلكتروني الموحد

أشار العديد من الباحثين أن النظام الإلكتروني الموحد هو أحد أهم الأساليب التي تستطيع تجميع العمل خلال فترة زمنية معنية. وسوف نتناول مفهوم النظام الإلكتروني الموحد والخصائص الذي يتمتع بها والتحديات التي تواجه النظام الإلكتروني الموحد.

2.3.8.1 مفهوم النظام الإلكتروني الموحد

أشار الفوزان (2004) أن النظام الإلكتروني الموحد هو نظام يمكن من خلاله تشغيل أكثر من جهة ويحتوي على العديد من المعلومات وتعتبر تلك النظم بمثابة مركز المعلومات الرئيسي الذي يحتوي على كل كبيرة وصغيرة بخصوص أساليب العمل وأنماطه وطرق توزيعه. كما أن الغامدي (2019) قد أشار إلى النظام الإلكتروني الموحد هو نظام يقوم بتجميع كافة البيانات والمعلومات عن المتبرعين وأصحاب الخير كما يشمل النظام الإلكتروني الموحد معلومات شاملة عن الفقراء والمحتاجين والأرامل والمطلقات والكبار في السن والأيتام وذوي الحاجه ومن يحتاجون إلى العلاج الدائم نتيجة الأمراض المستعصية والطلاب الفقراء المتفوقين الراغبين في استكمال تعليمهم في الخارج. وأشار باي (2017) أن النظام الإلكتروني الموحد هو النظام الذي يظهر المحتاجين في كافة الأماكن والمبالغ والاعانات التي حصلوا عليها خلال فترة زمنية معينة كما أن النظام الإلكتروني يسمح بمعرفة الأوضاع المالية والمادية والضوائق المالية التي يمرون بها.

وبالرغم من أن المفاهيم السابقة قد أشارت إلى مفهوم النظام الإلكتروني الموحد إلا أنها تعتبر مفاهيم غير مكتملة حيث أن باي (2017) أشار إلى أن النظام الإلكتروني يجب أن يظهر الاعانات التي حصل عليها كافة الفقراء والمحتاجين خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يشير إلى عدم القدرة على الحفاظ على خصوصية الفقراء وانتهاك تلك الحرمة التي أشار الله عز وجل ونهى عن تجريح الفقراء المحتاجين بسبب الفقر والفاقه الأمر الذي قد ينعكس سلباً على توجهاتهم وانطباعتهم. كما أن الدراسة الحالية تتفق مع ما أشار إليه الغامدي (2019) من أن النظام الإلكتروني الموحد هو أحد الأنظمة التي يجب أن تحتوي على بيانات شاملة ووافية عن الفقراء والمحتاجين وقد تحتاج تلك الأنظمة نوعية جيدة من الحواسيب فضلاً عن وجود شبكات تواصل داخلية بين الفروع والأقسام وأن تكون المنظومة مربوطة من خلال شبكة الانترنت ببعضها البعض وأن تتوافر لها الصيانة الدورية وحمايتها من مخاطر الأختراق وتحصين أمن المعلومات لدى تلك النظام

الإلكتروني الموحد. ولذلك ترى الدراسة أن النظام الإلكتروني الموحد هو النظام الذي يحتوي على معلومات شاملة ووافية للنشاط الذي تقوم به الجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية من خلال وجود قاعدة بيانات كبيرة تتواصل فيما بينها الكترونياً من خلال شبكة الانترنت يمكن من خلال النظام الإلكتروني الموحد التعرف على المستحقين للدعم وكذلك للتعرف على من يحتالون ووضع قائمة سوداء لهم وطبيعة التبرعات التي يحصلون عليها وقدرها وما إذا كانوا يحصلون عليها بشكل شهري أو سنوي وكيفية توصيل تلك التبرعات ومن المسئول عن توصيل تلك التبرعات ومعلومات عن منصب المسئول عن توزيع تلك التبرعات إلى المستحقين. ويعتبر هذا المفهوم شاملاً يتصف بالشمولية والعمومية حيث أن النظام الإلكتروني الموحد لابد أن يهدف إلى وضع البيانات التي تخص المتبرعين وحجم تبرعاتهم محور عملية التبرع.

2.3.8.2 أهداف النظام الإلكتروني الموحد

أشار بركات (2012) أن النظام الإلكتروني الموحد يهدف إلى العديد من الأهداف من بينها تحسين أساليب التواصل مع الفقراء كما يهدف إلى التعمق في فهم حالاتهم الإجتماعية وتدوين كل ما يتعلق بهم حتي يمكن للإدارة الحالية أن تمارس دوراً كبيراً من خلال التعرف على الحالات الجديدة والقديمة التي تستحق الرعاية الإجتماعية. ومن جانب أخر فإن من أبرز أهداف النظام الإلكتروني الموحد حماية حقوق الفقراء من الذين يتحايلون بشكل غير قانوني للحصول على حقوق الفقراء بدون وجه حق. ومن جانب أخر فإن من أبرز أهداف النظام الإلكتروني الموحد هو القدرة على توسيع قاعدة البيانات وحفظ الملفات الخاصة بحقوق الفقراء والمحتاجين والتعرف على احتياجات الفقراء والمحتاجين وظروف الأيتام واحوالهم المعيشية والتعرف على أحوال كبار السن والأموال التي يتقاضونها والمشكلات الصحية التي لديهم وحجم التبرعات

التي تصل اليهم. وأشار بركات (2012) أن الهدف الرئيسي للنظام الإلكتروني الموحد احتساب قيمة التبرعات الحكومية والتبرعات الاهلية والتبرعات من رجال الأعمال والتركيز على فئات أخرى من المتبرعين لصالح الفقراء المحتاجين، كما أن النظام الإلكتروني الموحد والشفافية التي يتمتع بها يمكن أن يساهم في التعرف على جوانب الضعف ومكامن القوة في حجم التبرعات وسوف يساهم في مشاركة جماهيرية أكبر في جمع التبرعات والأموال التي تمنح للفقراء والمحتاجين. وأكد سالم (2016) أن النظام الإلكتروني الموحد يساهم بشكل كبير في وضع خطط تنموية لرفع مستوي الفقراء وتحويلهم من مستقبلين للتبرعات إلى ادماجهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية بشكل سليم. وأكد سالم (2016) أن الهدف من النظام الإلكتروني الموحد هو احكام سيطرة الدولة من خلال مؤسساتها الرقابية على أموال التبرعات والتعرف على ما إذا كانت تصل للمحتاجين أم أن هناك شبهة فساد في تلك الأموال. ترى الدراسة أن الهدف الرئيسي والمحوري في هذه الدراسة هو التأكد من وصول الدعم لمستحقية ومراعاة الفقراء وعدم تركهم فريسة للنظم الرأسمالية المتوحشة وتفعيل برامج الضمان الإجتماعي ورعاية الفقراء داخل الدولة وخارجها ومراقبة تدفق الأموال داخل تلك المؤسسات والجمعيات بشكل سليم. كما أن النظام الإلكتروني الموحد يجب حمايته من مخاطر الإختراق لضمان أمن المعلومات عن المتبرعين ورجال الأعمال وبيانات الأمراء والشيوخ والجهات الداعمة وحتي لاتتعرض تلك النظم للإنهيار فإن الدراسة الحالية ترى أنه يجب التشديد على وجود برامج أمن للنظام الإلكتروني الموحد والمساهمة في الحفاظ علي قاعدة البيانات من التلف والإسراع بعمل العديد من النسخ الإحتياطية من أجل حفظ البيانات بشكل سليم وسريع.

2.3.8.3 خصائص النظام الإلكتروني الموحد

أشار شديد (2014) أن هناك العديد من الخصائص التي يتمتع بها النظام الإلكتروني الموحد من بينها ما يلي:

1.أن يكون سهلاً في التعامل الإلكتروني من قبل العاملين في المؤسسات الخيرية التي يغطيها.

2.أن تكون البيانات مؤمنة بالكامل من مخاطر الإختراق حفاظاً على حقوق المتبرعين والفقراء على السواء

3.أن تكون قاعدة البيانات لدى هذا النظام موسعة بالقدر الذي يتسع لكافة المعلومات بشكل تفصيلي ودقيق

4. أن يكون النظام الإلكتروني الموحد مصمم على أعلى درجة من الكفاءة وأن يحتفظ بالعديد من النسخ الإحتياطية في حالة وجود مخاطر.

5.أن يكون النظام الإلكتروني الموحد خاضع لسلطة الأجهزة الرقابية وأن يحصل على امتيازات حكومية

6.أن يكون لدى النظام الإلكتروني الموحد لديه قوائم بيضاء تحتوي على اسماء وبيانات الفقراء المحتاجين وقائمة سوداء تحتوي على أسماء المحتالين.

2.3.8.4 التحديات التي تواجه النظام الإلكتروني الموحد

أكد فياض (2014) أن النظام الإلكتروني الموحد يتعرض للعديد من التحديات من بينها مايلي:

1. مخاطر تلف البيانات نتيجة السرقة أو الإتلاف العمد للبيانات

2. عدم العناية بالنظام الإلكتروني الموحد واهمال الصيانة الدورية

3. عدم تحديد الفئات التي يسمح لها الإطلاع على البيانات الحساسة والشخصية التي تخص المودعين والمتبرعين

4. استخدام النفوذ السياسي للتعرف على تبرعات رجال الإعمال

5. عدم وجود نسخ احتياطية لقاعدة البيانات

6. اهمال تسجيل الفقراء والمحتاجين وتسجيلهم وفقاً لايدلوجياتهم.

2.4 نموذج الدراسة وبيان متغيراتها كاملاً مع بيان علاقتها بمتغيرات الدراسة تفصيلاً

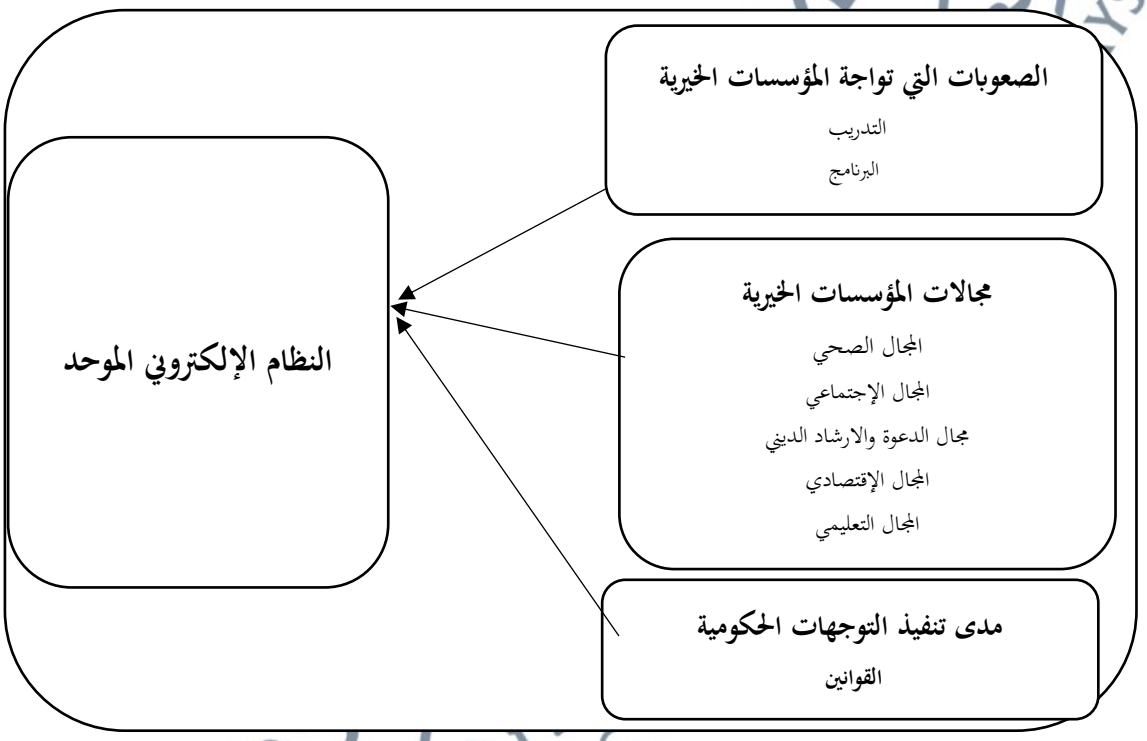

شكل رقم 2.1: نموذج الدراسة

العلاقات بين المتغيرات

أ.علاقة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية بالنظام الإلكتروني الموحد

أثبتت الدراسات السابقة أن هناك علاقة بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية بالنظام الإلكتروني الموحد. كما أن الدراسة اعتمدت على دراسة الفوزان (2008) في التعرف على كيفية ربط الجمعيات

والمؤسسات الخيرية بالنظام الإلكتروني الموحد. كما أشارت دراسة شديد (2014) أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية مما ينعكس سلباً على النظام الإلكتروني الموحد. وكذلك ما أشارت إليه دراسة سالم (2016) في التعرف على دور ربط المؤسسات الخيرية بنظام الكتروني موحد. وبناء على ما تقدم فإنه يمكن صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الأولي: هناك علاقة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ب. علاقة مجالات المؤسسات الخيرية بالنظام الإلكتروني الموحد

هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة بين مجالات المؤسسات الخيرية والنظام الإلكتروني الموحد. حيث أشارت دراسة الفوزان (2008) أن هناك علاقة بين المؤسسات الخيرية والنظام الإلكتروني الموحد، وأكدت الدراسة أن هناك اسهامات للمؤسسات الخيرية في المجتمع من بينها في المجال الاقتصادي والإجتماعي والمجال الصحي والمجال التعليمي كما أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية. وبناء على ما تقدم فإنه يمكن صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الثانية: هناك علاقة إحصائية بين مجالات المؤسسات الخيرية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

جـ. علاقة مدى تنفيذ التوجهات الحكومية والنظام الإلكتروني الموحد

هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة بين مدي تنفيذ التوجهات الحكومية والنظام الإلكتروني الموحد. حيث أشارت دراسة عاشور (2014) أن هناك علاقة إيجابية بين المؤسسات الخيرية وتنفيذ القوانين حماية من مخاطر الإحتيال والسرقة. وبناء على ما تقدم فإنه يمكن صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الثالثة: هناك علاقة إحصائية بين مدى تنفيذ التوجهات الحكومية والنظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

2.5 المنظور الإسلامي

مما لاشك فيه أن إنشاء الجمعيات الخيرية له دليل كبير في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. تعد الموارد والإيرادات المالية من الأهمية بمكان، للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وهي من المقومات الأساسية للعمل الخيري والأهلي، إذ كلما تحسنت أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، تكون أقدر على أداء أدوار إيجابية في مشروعاتها، وخاصة في ديمومة الإنفاق على الفقراء وأهل الحاجة والمعوزين.

والشريعة الإسلامية الغراء تحث على استثمار الأموال وتشغيلها في كل ما يعود على الفرد والمجتمع بالخير والنفع، والجمعيات والمؤسسات الخيرية لا تكون قوية في أنشطتها وأعمالها ومشاريعها، إلا إذا كانت ذات مال وفير، ورصيد كبير، وهذا الأمر لا يكون إلا باستثمار الأموال التي تجبيها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، في مشروعات نامية وإنتاجية تغذي نفسها بنفسها.

وقد روي عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده، ان النبي – صلى الله عليه وسلم- خطب الناس فقال :«ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، ان حثّ رسول الله على استثمار أموال اليتامى وتنميتها، يعطي دلالة شرعية على مشروعية استثمار أموال اليتامى والفقراء وأهل العوز والحاجة ومن في حكمهم، بجامع الضعف ، بل العلة في المقيس أظهر منها في المقيس عليه، بدليل أن اليتيم يملك مالاً ملكاً تاماً، يستقل به، والجهة التي تنفق عليها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية لا تملك إلا ملكا عاماً محدوداً، تقوم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بإنفاق إيراداتها على أصناف، وأجناس، وأنواع عديدة، ومنهم اليتامى، وهم يتزايدون، وإذا لم تقم الجمعيات والمؤسسات باستثمار أموالها، فستنفد

وتتناقص، وربما ينقطع المدد عن الفقراء وأهل العوز، فيحل بهم الضرر، وإزالة الضرر مطلوب ، وما دام لا يتحقق إلا بتقليب المال طلباً للربح، فالاستثمار والتوظيف هما الوسيلة الوحيدة لدفع الضرر، وهذا الأمر مطلوب شرعاً وذلك أن للوسائل حكم المقاصد .

2.6 ملخص الفصل الثاني

استعرض الفصل الثاني الدراسات السابقة والإطار النظري لدراسة أثر ربط المؤسسات الخيرية الإتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام الكتروني موحد. وشمل الفصل الثاني الإطار النظري للمؤسسات الخيرية كما شمل الفصل الثاني استعراض لنموذج الدراسة وفرضية الدراسة الرئيسية والدراسات السابقة كما شمل الفصل الثاني النقد الأدبي وأهم الدراسات الحديثة التي استخدمها الباحث في هذه الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA